CRC

الأمم المتحدة

اتفاقية حقوق الطفل

Distr.
GENERAL

CRC/C/SR.261
11 January 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الطفل

الدورة الحادية عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٦١

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،

يوم الثلاثاء ٩ كانون الثاني يناير ١٩٩٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة : السيدة بيليمباوغو

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف

اليمن

هذا المحضر قابل للتصويب

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل ، كما ينبغي أن تعرض التصويبات في مذكرة مع ادخالها على نسخة من المحضر . وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة الى :

Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد اختتام الدورة بأمد وجيز .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠,١٠

النظر في تقارير الدول الأطراف (البند ٤ من جدول الأعمال)

اليمن CRC/C/8 Add.20 و CRC/C.11/WP.5

١- بدعوة من الرئيسة أخذ السيد عبد الله والسيد أحمد والسيد الموصيبلي والسيد بن غانم والسيدة فريع (اليمن) أماكنهم الى مائدة اللجنة .

٢- السيد عبد الله (اليمن) قال إن وفده يأمل في أن يدخل في حوار مفتوح مع اللجنة بشأن التقرير المقدم من الوفد وفقا لأحكام الاتفاقية وأنه مستعد تماما لإعطاء تفصيلات أكثر بشأن أي مسألة قد تحتاج إلى توضيح والإجابة على أي أسئلة إضافية قد تنشأ أثناء هذا الحوار . وقال إنه سيقدم بعد ذلك إجاباته في صورة مكتوبة .

٣- الرئيسة دعت وفد اليمن إلى تقديم معلومات عن الأسئلة التي سألتها اللجنة فيما يتصل بالفرع المعنون " التدابير العامة للتنفيذ " من قائمة المسائل (CRC/C/.11/WP.5) ونصها كما يلي :

" تدابير التنفيذ العامة "

(المادتان ٤٢ ، الفقرة ٤ و ٤٤ الفقرة ٦ من الاتفاقية)

١- ما هو وضع الاتفاقية بالنسبة إلى القانون الدستوري أو القوانين الوطنية الأخرى بما في ذلك وصفها في حالة حدوث تعارض مع التشريعات الوطنية ؟ هل يمكن الاحتجاج بأحكام الاتفاقية في المحاكم ؟

٢- يرجى تبيان ما إذا كان قد تم إجراء أي دراسة لاستعراض التشريعات الوطنية ومدى تطابقها مع أحكام ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل .

٣- يرجى بيان أي مدونات قانونية جديدة أو أي تعديلات للقوانين السابقة التي ربما تكون قد اعتمدت مؤخرا تمشيا مع روح الاتفاقية .

٤- يرجى تقديم المزيد من المعلومات عن أداء المجلس المعني بالأطفال لمهامه ، بما في ذلك حجم ميزانيته وعدد موظفيه ، فضلا عن إنجازات المجلس في مجال تنسيق ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل .

٥- يرجى تقديم المزيد من التفاصيل عن عملية إعداد التقرير ، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية وباشتراك المنظمات غير الحكومية في ذلك .

٦- ما هي التدابير المحددة التي اتخذت من أجل إتاحة التقرير للجمهور على نطاق واسع ؟

٧- ما هي الخطوات الأخرى المزمع اتخاذها لإيجاد مزيد من الوعي الواسع الانتشار لدى الكبار والأطفال على السواء بشأن مبادئ الاتفاقية وأحكامها ؟

٨- كيف يجري ضمان التنفيذ الفعال للتشريعات الوطنية في شتى أرجاء البلد ، بما فيها المناطق النائية جدا ؟

٩- يرجى شرح الخطوات التي اتخذت لتنفيذ المادة ٤ من الاتفاقية ، أي فيما يتعلق بتخصيص " أقصى ما يمكن من الموارد المتاحة " ، لضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع وضع الحالة الاقتصادية الصعبة التي تولدت عن آثار حرب الخليج وعن توحيد شطري البلد عام ١٩٩١ في الحسبان ، (أنظر الفقرة ٣ من التقرير) .

١٠- يرجى بيان فيما إذ ا كانت قد اتخذت أية خطوات منذ تقديم التقرير في سبيل تحسين عملية جمع البيانات الإحصائية والمعلومات الأخرى عن وضع الأطفال كأساس لوضع برامج لتنفيذ الاتفاقية (أنظر الفقرة ٤ من التقرير) .

١١- ما هي نسبة الأموال المخصصة من الميزانية الوطنية للنفقات الاجتماعية الأساسية وما النصيب المخصص لتنفيذ الاتفاقية من المساعدات الدولية ؟

٤- **السيدة سانتوس بايس** قالت إن اليمن عند تصديقها على الاتفاقية قد أعطت اشارة واضحة بتعهدها السياسي للارتباط بالالتزامات الواردة في الاتفاقية . ولكن التصديق هو الخطوة الأولى فقط . ولذلك فإن المسائل المتصلة بالتدابير العامة للتنفيذ تتسم بأهمية حاسمة : فهذه المسائل تعالج الجهود الشاملة التي تبذلها اليمن للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية . ومن هذه الأسئلة تتوقع اللجنة أن تحصل على صورة عامة عن الحالة الجارية في اليمن في صدد الأطفال وأن تعلم بأي تغييرات محددة وقعت في هذا الصدد . وعلى سبيل المثال هل قامت حكومة اليمن بإدماج الاتفاقية في القانون الداخلي ، وهل جرت أية دراسة بشأن التشريعات القائمة لكفالة انسجامها الكامل مع الاتفاقية ، وإذ ا لم يحدث ذلك فماذا تم اتخاذه من اجراءات ؟ وإلى جانب التشريعات ما هي التدابير الأخرى التي اتخذت لحماية حقوق الأطفال ؟

٥- وقالت إن التقرير الأولي لليمن (CRC/C/8/ADD.20) يتبع نهجا نقديا جديرا بالا عجاب ويدل على التزام البلد باستخدام الاتفاقية كأداة للتغيير . ويبرز التقرير أيضا مختلف العقبات التي ينبغي التغلب عليها : ولكن اذا كانت الحكومة مستعدة لمواجهة مشاكلها فلابد وأن يكون لديها الإرادة السياسية للتوصل إلى الحلول المناظرة لهذه المشاكل .

٦- ولكن مما يؤسف له أن صياغة التقرير لم تتم وفقا للمبادئ التوجيهية التي أصدرتها اللجنة . وهذه المبادئ التوجيهية قد وضعت لغرض محدد . فهي تمثل اطارا لتقرير السياسة من خلال التشديد على الصلة المتبادلة بين الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية والعلاقات المحددة بين بعض مجموعات الحقوق .

٧- **السيد كولوسوف** قال إن كثيرا من الدول الأطراف تجد من العسير عليها إن لم يكن من المستحيل أن تفي بكامل نطاق الالتزامات بموجب الاتفاقية من أول يوم . ومع ذلك فإن التصديق على الاتفاقية يشجع الحكومات على اتخاذ التدابير لتحسين حالة الأطفال .

٨- وتسائل عن تجربة اليمن منذ انضمامها إلى الدول الأطراف في الاتفاقية . فما هو الدعم الذي تلقته الاتفاقية من السلطات ؟ وما هي العقبات التي واجهتها ؟

٩- **السيدة كارب** قالت إنها تود أن تعرف القرارات السياسة العامة التي اتخذت استجابة للمسائل والصعاب المشار اليها في التقرير . وما هي تدابير الادماج والتعاون وتدابير الميزانية التي تنظر فيها السلطات اليمنية ؟

١٠- **السيدة ايوفيميو** أشارت إلى الصعاب التي واجهتها اليمن في تقديم خدمات الرعاية للأطفال وسألت عن التدابير الأخيرة التي اتخذت لتحسين نوعية هذه الخدمات وامكانية الوصول اليها . وهل اتخذت أي خطوات منذ تقديم التقرير لتحسين جمع البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات عن حالة الأطفال ؟ وقالت إن هذه المؤشرات مطلوبة لتقييم التقدم المحرز في السنوات الخمس التالية .

علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ واستأنفت الساعة ١٠/٥٠

١١- **السيد عبد الله** (اليمن) قال إن بلده قد أنجز الوحدة في عام ١٩٩٠ . وقال إن اندماج شعبين ونظامين مختلفين كان إنجازا عظيما ولكنه أثار في الوقت نفسه عدة صعاب وخاصة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي . وقال إن الحالة ازدادت سوء بسبب ندرة الموارد واندلاع الحرب .

١٢- ومنذ حزيران/يونية ١٩٩٤ ، أخذ بلده يعمل في بناء البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في سياق برنامج حكومي لاعادة التعمير . ورغم كل الصعاب التي عاني منها الشعب اليمني فإنه مازال ملتزما بالمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية . وتجرى الانتخابات بصفة منتظمة ، والانتخابات التالية هي انتخابات البرلمان وستجرى في السنة التالية . ومع ذلك ، ورغم تقدم بلده بثبات نحو تحقيق الديمقراطية لا تزال كثير من المشاكل قائمة وهذا أمر طبيعي نظرا لتاريخ اليمن الحديث .

١٣- ومضى يقول إن معاناة الأطفال اليمنيين كانت أمرا طبيعيا أثناء الفترة العسيرة التي أعقبت الوحدة . ومع ذلك فإن حكومته قد قامت وسوف تقوم ، في حدود الموارد المتاحة ، ببذل كل الجهود لمساعدة الأطفال على تحقيق مركزهم القانوني الكامل والتمتع بالحقوق التي يستحقونها .

١٤- والتشريعات في بلده تحمي حقوق الطفل وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة وخاصة اتفاقية حقوق الطفل ووفقا للدين الإسلامي الذي يعزز أيضا حقوق الأطفال .

١٥- وأشار إلى قائمة المسائل فلاحظ أن اليمن طرف في عدد من صكوك حقوق الإنسان وتمتثل لكل الالتزامات الواقعة عليها بموجب هذه الصكوك حتى تلك الصكوك التي وقعتها وصدقت عليها الدولتان المنفصلتان قبل الوحدة .

١٦- وحقوق الإنسان تتمتع بالحماية في اليمن في ظل الدستور ، الذي تمت الموافقة على صيغته المعدلة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ . ومنذ ذاك الحين لم يتم اقتراح أي تعديلات جديدة .

١٧- وقال إن بلده يحمي أيضا حقوق الإنسان من خلال أنواع أخرى من التشريعات تشمل القانون المدني لعام ١٩٩٢ وقانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٩٢ ، وقانون رعاية الأحداث لعام ١٩٩٢ ، وقانون الجنسية لعام ١٩٩٠ ، وقانون العمل لعام ١٩٩٥ . وهناك مشروع قانون بشأن رعاية وتأهيل المعوقين معروض حاليا على البرلمان . ويجري إعداد تشريعات أخرى تشمل إنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية لمكافحة الفقر وقانون لحماية الأسر الفقيرة وقانون جديد للرعاية الاجتماعية .

١٨- وقال إن مجلس الأمومة والطفولة في اليمن الذي أنشئ بموجب قرار رئاسي في عام ١٩٩١ قد بدأ عمله في عام ١٩٩٢ . ويرأس المجلس وزير الشؤون الاجتماعية ويتألف من ممثلي الوزارات وغيرها من وكالات وهيئات الدولة .

وبرنامج المجلس يعالج مسائل من قبيل التعليم والصحة . ولكن المجلس للأسف قد توقف عن العمل في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية ثم استأنف أنشطته في الفترة الأخيرة فقط . وأعلنت الحكومة في العام الماضي برنامجها لعام ١٩٩٦ الذي يشمل استراتيجية لرعاية الطفل . ويؤمل بالطبع أن يتمكن المجلس ، الذي تبلغ ميزانيته حوالي ٢,٥ مليون ريال يمني ، من مواصلة أعماله في السنة الحالية ، وتسعى الحكومة اليمنية للحصول على المساعدة الدولية لتشغيل المجلس .

١٩- وعقدت حلقات دراسية في مدينتي صنعاء وحضرموت لمناقشة مبادئ الاتفاقية والتقرير اليمني ؛ واشترك في هذه الحلقات ممثلو الجمعيات الوطنية والشعبية . وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة اليمنية ، بالتعاون مع مختلف المنظمات الدولية ، بنشر النص الكامل للتقرير وتوزيعه على نطاق واسع .

٢٠- وتعتنق اليمن تماما المبادئ المتجسدة في الاتفاقية وهي ترغب حقا في تنفيذ أحكامها . وقد تم تنظيم المهرجان السنوي الأول للطفل العربي في عام ١٩٩٥ ؛ وجرت احتفالات أخرى خلال العام حضرها المتخصصون في مسائل الأطفال وكبار المسؤولين من الحكومة . وشملت الموضوعات التي نوقشت في هذه المناسبات مسألة المساواة بين الكبار والصغار وحقوق الطفل ورعاية الطفل .

٢١- وعموما يجري تنفيذ أحكام الاتفاقية في اليمن لا عن طريق الحكومة ولكن من خلال الكثير من الجمعيات الشعبية المستقلة التي تكرس جهودها لاحتياجات الأسرة والمرأة والطفل . ولا يفرض القانون اليمني أية قيود على الإطلاق على تكوين الجمعيات ؛ وقال إنه من جانبه قد قام بصفته الرسمية ببذل كل الجهود لتشجيع إنشاء جمعيات واتحادات حرة . وقد أنشأت الحكومة إدارة تنسيق شؤون الأطفال وأيدت إنشاء مجلس يرأسه متخصص في ميدان رعاية الطفولة بمهمة تنسيق أعمال المنظمات التي تكرس نفسها للأطفال اليمنيين ولتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المحلية والدولية لصالح الأطفال . وقال إن أحد ممثلي هذه الهيئة قد اجتمع مع اللجنة في دورتها المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ، ووصف أعمال الهيئة بالكامل أمام اللجنة .

٢٢- وقال إن اليمن تعمل حاليا على تنفيذ برنامج شامل لاصلاح هياكلها الاجتماعية والاقتصادية والمالية ؛ وقال إن اليمن تمر الآن على وجه الخصوص بمرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوقي الحر ، وذلك برعاية البنك الدولي . وقد اكتملت الآن المرحلة الأولي من هذه العملية لاعادة الهيكلة ووافقت الحكومة على المرحلة الثانية . ولكن الظروف الاقتصادية العسيرة التي تعاني منها اليمن أدت للأسف إلى آثار معاكسة على قدرة الحكومة على تخصيص الموارد لكل القطاعات . وبالطبع تعاني رعاية الأطفال من هذه الأوضاع ؛ وعلى أي حال فهناك نقص يؤسف له في مؤسسات رعاية الطفولة .

٢٣- وقال إن الخطة الخمسة الثانية لليمن التي تغطي السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠ وتشمل اعتمادات لرعاية الطفولة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية سوف تعتمد في القريب . وبالإضافة إلى ذلك سيعقد مؤتمر للسكان في عام ١٩٩٦ لتقييم نتائج خطة العمل السكانية لعام ١٩٩١ التي نجمت عن مداولات مؤتمر السكان في عام ١٩٩١ .

٢٤- وقد اتخذت عدة تدابير لتحسين جمع البيانات الإحصائية : ففي عام ١٩٩٣ جرت دراسة استقصائية لتقييم حالة المرأة والطفل ؛ وفي عام ١٩٩٤ جرت دراسة أخرى لتقييم السكان والإسكان وكانت هذه أول دراسة تجري على يد الحكومة الجمهورية الجديدة . وتم إدراج المعلومات المتجمعة من هاتين الدراستين لصياغة برامج رعاية الطفولة . والجدير بالذكر أن الدول العربية قد تعاونت لإنشاء نظام إحصائي موحد .

٢٥- ورغم أن الميزانية القومية لا تخصص في الوقت الحالي أموالا للأطفال في بند مستقل إلا أن الحكومة اليمنية تنظر في تنقيح الميزانية لكي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالأطفال . ويجري الآن توجيه الموارد لرعاية وحماية الطفولة من خلال البرامج الاجتماعية والتعليمية والصحية . وبعد اعتماد استراتيجية عربية لرعاية الطفولة في مؤتمر وزاري عقد في تونس في عام ١٩٩٢ ، قامت اليمن بوضع خطة لتطوير ورعاية الطفولة وهي تعمل الآن على إدماج هذه الخطة في البرامج القادمة . وفي رأيه فإن مجلس رعاية الأمومة والطفولة قد يكون فعلا المحفل المثالي لتقييم طرق تخصيص جزء من الميزانية الوطنية خصيصا لاحتياجات الأطفال بالتحديد .

٢٦- **السيد بن غانم** قال إن مبدأ حماية حقوق الطفل يعني أن الطفل يجب أن يحصل على حقه الكامل في تنمية قدراته الطبيعية حتى يمكن أن يساعد عندما يكبر في بناء مجتمع أفضل . والخطة الأولى لتحقيق هذا المبدأ هي إنشاء ضمانات قانونية .

٢٧- ورغم أن اليمن لها تاريخ طويل في احترام حقوق الأطفال بموجب التشريعات والتقاليد والدين فقد كان على الدولة أن تضع استراتيجية متوازنة وأن تخصص الموارد على نحو ملائم وفقا لاحتياجات السكان .ولكن حماية حقوق الطفل حماية حقيقية تلتزم تعبئة جميع قطاعات المجتمع . وتمر اليمن بفترة من النمو السكاني السريع وإذ ا لم يتم وضع سياسات سليمة للحد من نمو السكان فسيكون من المستحيل توفير الحماية الكافية للنساء والأطفال .

٢٨- وقد صدقت اليمن على الاتفاقية لكي تعرب عن التزامها السياسي بالمبادئ المتجسدة فيها ، ولكن عند التوقيع عليها لم تكن في موقف يسمح لها بالوفاء بكل التزاماتها بموجب ذلك الصك . وسيكون من المفيد في رأيه التركيز لا على إنجاز الأهداف ولكن على إزالة العقبات التي تعترض تحقيق هذه الأهداف .

٢٩- **السيد كولوسوف** قال إن المشاكل التي يواجهها اليمن تشبه المشاكل التي يواجهها كثير من البلدان التي تمر بمرحلة التحول . وعلى كل حكومة أن تجد الطرق لتحقيق أكبر استفادة من الموارد المحدودة المتاحة . وقال إنه يود أن يعرف الاعتمادات التي خصصت بالتحديد لأفقر قطاعات المجتمع وما هي الصعاب التنظيمية والتشريعية التي نشأت في هذا الصدد . وقال إنه من الشائع في البلدان التي تمر بمرحلة التحول أن تزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتساعا مما يولد آثارا معاكسة على الأطفال . وهل أخذت هذه الحقيقة في الاعتبار من خلال إتاحة المساعدة لأفقر قطاعات البلد ؟ وكيف يجري تنظيم هذه الجهود ؟ وقال إنه جرت الإشارة إلى مجلس رعاية الأمومة والطفولة الذي يفتقر إلى الموظفين . وهل هناك فروع محلية لهذه الهيئة في كل أنحاء البلد ؟ وقال إنه من الصعب أن يرى كيف يمكن لهذا المجلس أن يعمل بفاعلية إذا كان عدد موظفيه ١٧ موظفا فقط .

٣٠- السيدة **سانتوس بايس** قالت إن المادة ٤ من الاتفاقية تجعل من الواضح أنه يجب على الدول أن تضطلع بتدابير لتحسين حالة الأطفال إلى الحد الأقصى الذي تسمح به الموارد المتاحة . ورغم الصراع الذي جرى في اليمن فإن الحكومة يجب عليها أن تتمسك بالإرادة السياسية لحماية الأطفال من ويلات الحرب وأثرها الاقتصادي المعاكس . وطلبت مزيدا عن التفاصيل عن الجهود الجارية عملا بالمادة ٤ لاعطاء الأولوية لاحتياجات الأطفال والأطفال المعوقين والفتيات على وجه الخصوص . وقالت إن اللجنة لا يمكنها أن تقبل الحجة بأنه يتعين معاملة بعض مجموعات الأطفال بطريقة مختلفة بسبب الافتقار إلى الموارد . وهناك سؤال آخر وهو كيف توضح مخصصات الميزانية أولوية الاحتياجات في ميادين التعليم والرعاية الصحية ؟ وما هي نسبة المساعدة الدولية المخصصة للقطاع الاجتماعي ؟ وقالت إنها تشترك مع وفد اليمن في قلقه من أن سكان المناطق الريفية لا يصلون إلى التعليم أو الرعاية الصحية .

٣١- وتحولت إلى السؤالين ١ و ٢ في قائمة المسائل وسألت إذا كانت الاتفاقية قد أدمجت في التشريعات الوطنية . وفيما يتعلق بالمادة ٧ بالتحديد التي تنص على أنه لا ينبغي السماح بأن يصبح أي طفل عديم الجنسية ، لاحظت أنه يمكن بموجب التشريعات اليمنية أن يتعرض طفل ولد لأم يمنية وأب غير يمني في بعض الأحوال لهذا الخطر (الفقرة ٢٦ من التقرير) .

٣٢- وقالت إن وفد اليمن قد أكد للجنة أنه لا يوجد أي تمييز في تخصيص موارد الميزانية . وهي تود أن تعرف إن كانت هناك ضمانات أم لا وهل يمكن رفع قضايا التمييز أمام المحاكم .

٣٣- وقالت إنه يسرها أن الوفد اليمنى قد اعترف بضرورة الإصلاح القانوني وسألت عن التدابير الجاري اتخاذها في هذا الصدد .

٣٤- وقالت إنها ترى أن السؤالين ٦ و ٧ في قائمة المسائل يتسمان بأهمية خاصة وأنه إذ ا لم يعرف أي شخص في البلاد محتويات الاتفاقية فستظل هذه الاتفاقية مجرد نص ميت . وعلى سبيل المثال هل يدرك الأشخاص العاملون في مراكز الاحتجاز والسجون أن الاتفاقية تتطلب معاملة خاصة للأطفال المحتجزين ؟ وهل يجري تعليم الاتفاقية في المدارس وفي البرامج التدريبية ؟ .

٣٥- وفي رأيها فإن الاتفاقية أداة صالحة أكثر من غيرها لتعزيز التفاهم المتبادل ومن ثم تساعد في التغلب على المرارة التي تولدها الحروب .

٣٦- **السيدة كارب** سألت عن الجهود المحددة التي تم إبرازها في خطة العمل المقترحة لحل المشاكل التي تواجه الأطفال وتحسين حالتهم . كيف تعالج الحكومة ارتفاع معدل نمو السكان ؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت للتعامل مع المواقف العامة تجاه التغيير وتعزيز فهم الآباء لحقوق الأطفال كما جاء في الاتفاقية ؟ وهل يتضمن الدين الإسلامي نصوصا لكفالة المعاملة المتساوية بين الفتيات والأولاد ؟

٣٧- **الآنسة ماسون** قالت إنه رغم إشارة الوفد اليمني إلى الضغوط المالية وغيرها من الضغوط التي جعلت من المستحيل تنفيذ الاتفاقية فورا فإن المادة ٤ تنص بوضوح على أنه يجب على كل بلد أن يضطلع بالتدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقية إلى أقصى حد تسمح به لموارد المتاحة .

٣٨- وفيما يتعلق بالأسئلة ٥ و٦ و٧ في قائمة القضايا لاحظت أن اللجنة لم تتلق بعد اجابة للسؤال عن اشتراك السكان والمنظمات غير الحكومية في إعداد التقرير . وقالت إنه من المفترض أن المجتمع اليمني يدرك أن التقرير قد تم تقديمه لأن الوفد اليمني قد تحدث عن نشره وأشار إلى تنظيم ندوات بشأن الاتفاقية والتقرير معا . وفي هذه الحالة ونظرا لأن اليمن مجتمع إسلامي فقد سألت عن الميادين المحددة التي كانت موضع اهتمام السكان عموما . وعلى سبيل المثال هل جرت أي مناقشة عامة لمسائل مثل حضانة الأطفال والفتيات في المجتمع اليمني أو الأطفال المولودين خارج نطاق الزواج ؟ وما هي القضايا التي أثارت أكثر المناقشات حدة .

٣٩- وقالت إن الوفد اليمني قد أعترف في صدد تقديم الخدمات الاجتماعية أن النظام كله يحتاج إلى إصلاح ولذلك فهي تود أن تعرف ما هي الخطوات الفورية التي يجري اتخاذها لتخفيف الحالة وخاصة في المناطق الريفية .

٤٠- السيد عبد الله (اليمن) رد على الأسئلة التي وجهت إلى وفده فقال إن بلده ، كما شرح من قبل ، قد استخدم الوسائل المتاحة للمساعدة في تعريف السكان بمحتويات الاتفاقية . واليمن مستعدة لقبول أية مساعدة للتعريف بهذا الصك على نطاق واسع . وقد اضطلعت الهيئات الرسمية ووسائل الإعلام بدور نشط في زيادة وعي الجمهور ، وعقدت مناقشات موائد المستديرة والندوات وتم تعليم مواد الاتفاقية في الجامعة . ولا توجد أي قيود على المنظمات الدولية في اليمن في المساعدة على نشر الاتفاقية .

٤١- وفيما يتعلق بالسؤال الذي أثير عن مخصصات الميزانية قال إن الرعاية الصحية للأمهات والأطفال لا تزال مسألة ذات أولوية عالية مثلها مثل مكافحة الأمية وتطبيق التعليم الإلزامي .

٤٢- وقال إن وفده لا يستطيع في الوقت الحاضر أن يزود اللجنة بالبيانات الدقيقة ولكنه سوف يرسل جميع الأرقام الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والمسائل الاجتماعية عندما تتوفر له . وقال إنه قد تم إصدار بعض الاحصاءات الصحية والبيانات الديموغرافية بعد تقديم التقرير ويمكن إرسال هذه البيانات والإحصاءات إلى اللجنة إذ ا رغبت في ذلك .

٤٣- وقال إن المجلس الأعلى للطفولة الذي اعتمد نظامه الداخلي مؤخرا أنشأ فروعا له في كل محافظات البلد ولكن لا يمكن بالطبع كفالة تمثيله على مستوى القرية .

٤٤- وقال إن توزيع الميزانية يستند إلى معايير كثافة السكان وهو توزيع عادل عموما ؛ وبالتأكيد لا يوجد أي تمييز عرقي أو إقليمي بحد ذاته . ولكن اليمن لم تقم بعد بإجراء دراسة كاملة لتحديد الفقر النسبي لمختلف مناطق البلد . وقد تم توجيه طلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة في إجراء دراسة من هذا القبيل وستؤدي مثل هذه الدراسة بالتأكيد إلى تحسين توزيع موارد الميزانية . وقال إن الفقر الهائل في اليمن قد تزايد سوءا بسبب أزمة الخليج التي أدت بكثير من الأسر إلى العودة إلى البلاد من الخارج ؛ وبعض المحافظات على سبيل المثال لا تزال توجد فيها مخيمات للاجئين . وقال إنه يمكن تقديم الأرقام الخاصة بتوزيع موارد الميزانية في مرحلة تالية ولكن هذه الأرقام تشير إلى القطاعات فقط : وليس هناك أرقام منفصلة يمكن تقديمها فيما يتعلق بالأطفال .

٤٥- وقال إن الأولويات الاجتماعية لليمن ترد في الاستراتيجية القومية . ولا تزال الخطة الخمسية التالية موضع المناقشة ولكنها ستأخذ بعين الاعتبار الأهداف الواردة في الاستراتيجية في صدد الأطفال . وقال إن الدين الإسلامي يهتم اهتماما عميقا بمصالح الأطفال . ولذلك يقوم المجتمع والأسرة في اليمن على أساس التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية دون تمييز بين الأولاد والبنات .

٤٦- ويعطي التشريع الخاص بالأحداث الأولوية الواجبة لحماية الأحداث . وعلى سبيل المثال إذا احتجزت الشرطة حدثا فإنه يجب أن يوضع في مركز احتجاز خاص للقّصر لفترة لا تزيد عن ٢٤ ساعة .

٤٧- السيدة ايوفيميو قالت إنها تشعر بالقلق من القول بأن التكلفة تمثل قيدا على نشر الاتفاقية بين الأطفال والكبار . ومن المؤكد أن مراكز الإعلام المشار اليها في التقرير لا تكلف كثيرا جدا بالضرورة . وفي أي حال فإنها تود الحصول على مزيد من المعلومات عن الطريقة التي تكفل بها الحكومة اليمنية نشر الاتفاقية في ضوء قيود الموارد .

٤٨- وقالت إنها ترغب أيضا في أن تعرف كيف يمكن للحكومة قياس التغيرات في مواقف الكبار تجاه الأطفال وخاصة في صدد جهود زيادة اشتراك الأطفال في الشؤون الاجتماعية . وبيانات التعداد وحدها لا تجيب على هذه الأسئلة ،

فالأمر يتطلب أبحاثا أخرى لتحديد فعالية إجراءات الحكومة . وهل يجري أي بحث من هذا القبيل وما هو تأثيره على صياغة السياسة ؟

٤٩- السيدة سانتوس بايس قالت إن هناك ضرورة ، في صدد الإعلام والتدريب في صدد الاتفاقية ، إلى اتخاذ ترتيبات لتوفير الإعلام والتدريب للأشخاص الذين لا يستطيعون حضور هذه الأنشطة مثل الندوات والموائد المستديرة للمناقشة . وينطبق ذلك بصفة خاصة في بلد مثل اليمن ترتفع فيه نسبة الأمية ارتفاعا كبيرا وحيث يعيش كثير من الناس في مناطق نائية ولا يمكنهم الوصول إلى الخدمات بسهولة . وقالت إنه يسرها أن تسمع أن الصحة تمثل ميدانا من ميادين أولوية الميزانية ولكن التقرير يشير في هذا الصدد أيضا إلى أن الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية لا يتمتعون بفرص كبيرة للوصول إلى خدمات الصحة . ولذلك ينبغي أن يتضح في تخصيص موارد الميزانية أولوية توفير الخدمات للأشخاص الذين يحتاجون اليها أكثر من غيرهم .

٥٠- ويعترف التقرير باختلاف في معاملة الأولاد والبنات من ناحية التعليم وبالاختلاف بين المناطق الحضرية والريفية . ومرة أخرى فإن الميزانية ينبغي أن توضح الالتزام السياسي بتقديم خدمات متساوية لكل الأطفال .

٥١- وأعربت عن أملها أن يكون الحوار مع اللجنة مصدر إلهام لصياغة إستراتيجية جديدة . وينبغي على الأخص تعديل التشريعات بإدراج عقوبات في حالة عدم تطبيق القانون . وقالت إنها تود أن تعرف على سبيل المثال ما هي سبل الانتصاف المتاحة إذا وضع طفل في مركز الاحتجاز لمدة تزيد على ٢٤ ساعة .

٥٢- ومن الواضح أن اليمن تحتاج إلى آلية رفيعة المستوى لتنسيق الأنشطة ، بما فيها نشر المعلومات عن الاتفاقية . وقالت إنه يجب على كل آلية تنشأ أن تعتنق نهجا شاملا وأن يمتد نطاقها إلى الأشخاص الذين يعيشون في كل مناطق البلد وأن تغطي جميع الموضوعات التي تناولتها الاتفاقية . ومن شأن هذه الآلية التنسيقية أن تيسر صياغة الاستراتيجيات الملائمة وأن تحسن التعاون بين الإدارات المالية والاجتماعية في الحكومة .

٥٣- السيد كولوسوف قال إنه يجب ألا يغيب عن البال أن الاتفاقية ليست مجرد صك آخر من صكوك حقوق الإنسان ولكنها بداية فلسفة جديدة وسياسة جديدة تجاه الأطفال . وقال إن حق الأطفال لا يقتصر فقط على الحصول على الرعاية فقط ولكنه يمتد أيضا الى الاشتراك تماما في حياة المجتمع . ولذلك فإنه من المهم تحديد ما إذ ا كان نص الاتفاقية قد أصبح جزءا من المنهج المدرسي . وإذ ا لم يكن الأمر كذلك فمتى سيتم اتخاذ الإجراء اللازم ؟ ومن الأمور الحيوية تدريب المدرسين لتمكينهم من فهم المعنى الحقيقي للاتفاقية بالنسبة للكبار والأطفال . وقال إنه يود أن يعرف ما إن كان هذا التدريب يجري توفيره وما إن كان التدريب يتم تقديمه إلى أطباء الأطفال ورجال الشرطة وجميع الأشخاص الآخرين الذين يعملون في الميادين المتصلة بالأطفال .

٥٤- السيدة ماسون قالت إنه رغم ان مسألة التمييز عموما ستناقش في مرحلة لاحقة إلا أنها تود الحصول على توضيحات فورية في صدد التمييز بين الأولاد والبنات . ولا يستطيع الوفد اليمني أن يؤكد أنه لا يوجد تمييز من هذا القبيل في المجتمع اليمني في حين أن التقرير مليء بعبارات تدل على عكس ذلك . وقالت إنها تود أيضا الحصول على توضيح في صدد ضرورة تغيير الدستور في هذا الصدد . فعلى سبيل المثال كان دستور ما قبل عام ١٩٩٤ يتضمن قائمة بالمجالات التي يحظر فيها التمييز ولكن الدستور الجديد يكفل فقط أن المواطنين جميعا متساوون في الحقوق والواجبات العامة .

٥٥- السيدة كارب قالت إنها تود الحصول على معلومات محددة عن اختصاصات المجلس الجديد لرعاية الأمومة والطفولة وعن الدروس المستفادة من عيوب المجلس السابق وعن أعضاء المجلس ووسائل عمله وعن دوره التنسيقي في صدد مسائل الأطفال . وما هي الأمور التي تجعل المجلس الجديد أكثر فعالية عن المجلس السابق ؟

٥٦- السيد عبد الله (اليمن) قال إنه يوجد في اليمن بالفعل ثلاثة مراكز أبحاث وتجري محاولة إنشاء مركز جديد للأبحاث الاجتماعية . وتسهم هذه المركز في مجالات مثل جمع البيانات وتقييمها . وعند صياغة الميزانية يتم إيلاء الاعتبار إلى الأولويات القومية في صدد مسائل مثل الصحة والتعليم والإصلاح الاجتماعي .

٥٧- وفي صدد مسألة التمييز في التعليم قال إنه يستطيع أن يؤكد أن الدستور ينص على تكافؤ الفرص لجميع المواطنين . وبالطبع يمكن أن تتدخل بعض العوامل الموضوعية التي تعوق تحقيق هذه المساواة ولكن الدولة ملتزمة بالمبدأ الأساسي الذي يتمثل في العدالة والمساواة للجميع . ومن العسير خصوصا كفالة المساواة في التعليم بين المناطق الحضرية والريفية . ففي بعض المناطق التي يصعب الوصول اليها ترتفع تكلفة توفير التعليم وغيره من الخدمات ارتفاعا كبيرا . وفي الواقع لا توجد مدارس ولا خدمات أخرى في بعض المناطق النائية . وتظهر الصعاب أيضا في المناطق الكثيفة بالسكان وبناء على ذلك فإن الحالة الموضوعية يمكن أن تؤدي إلى تمييز رغم التزام الحكومة وجهودها . وتجري محاولة لحل المشاكل القائمة في صدد تعليم البنات . ففي بعض المدارس يوجد تقريبا عدد متساو من البنات والأولاد ولكن الاتجاهات والممارسات التقليدية تحبط في كثير من الأحيان سير النظام المدرسي . وهناك اعتقاد شائع في اليمن وهو أن مكان المرأة هو البيت . وهناك مشكلة أخرى وهي عدم توزيع المدارس توزيعا متساويا في كل أنحاء البلاد ، ورغم هذه الصعاب فإن الجهود تجري الآن لتشجيع البنات على الالتحاق بالمدارس . وسوف يستطيع الوفد اليمني أن يقدم مزيدا من المعلومات عن التعليم في الجلسة التالية .

٥٨- الرئيسة قالت إن اللجنة ستعود إلى مسألة التمييز في الجلسة التالية وعندها يمكن لأعضاء اللجنة إبداء بعض الاقتراحات لتحسين الحالة في اليمن في ضوء الخبرة المستمدة من البلدان الأخرى التي تواجه مشاكل مشابهة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠